المشرعون الأمريكيون غاضبون من صفقات ترامب للسعودية

قالت صحيفة "واشنطن بوست" إن المشرعين الأمريكيين غاضبون من تجاهل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لهم وإبرامه صفقات أسلحة مع السعودية والإمارات ودول أخرى، حيث استغل صلاحياته وفعل ذلك دون الرجوع إلى الكونجرس. وكان وزير الخارجية مايك بومبيو قد أعلن أمس الأول، أن الرئيس ترامب استعمل سلطاته في الحالات الطارئة، وسيستكمل 22 صفقة لبيع الأسلحة للسعودية والإمارات رغم اعتراض المشرعين عليها.

وحتى النواب الجمهوريون والديمقراطيون إدارة ترامب، هذا الأسبوع، على عدم اتخاذ هذه الخطوة النادرة المتمثلة في استغلال نافذة قانونية لدفع الصفقات التي تبلغ قيمتها نحو 8 مليارات دولار، وفقاً لمساعد الكونجرس.

وبحسب الصحيفة، فإن حديث بومبيو يعني منح الرئيس ترامب الضوء الأخضر لإبرام بيع ونقل القنابل وأنظمة الصواريخ وطائرات من دون طيار وخدمات إصلاح وصيانة لمساعدة الأسطول الجوي السعودي، والذخائر الموجهة بدقة والتي يخشى المشرعون من أن تستخدمها الرياض ضد المدنيين في الحرب الأهلية باليمن.

وكان السيناتور روبرت مينينديز، الديمقراطي البارز في لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ، والذي يدعو إلى حظر بيع الذخائر الموجهة بدقة، قد قال في بيان له: إن ترامب "فشل مرة أخرى في إعطاء الأولوية لمصالحنا للأمن القومي على المدى الطويل أو الدفاع عن حقوق الإنسان، وبدلاً من ذلك يمنح مزايا لدول استبدادية مثل السعودية".

من جهته قال رئيس لجنة العلاقات الخارجية، جيمس إي ريش، في بيان: إنه "يراجع ويحلل المسوغات القانونية لهذا الإجراء والآثار المرتبطة به". ووفق التقليد الأمريكي، يجب على إدارة البيت الأبيض إخطار الكونجرس عندما تفكر في بيع أسلحة جديدة، وإعطاء المشرعين الفرصة لمراجعة الصفقات وحظر تلك التي يرفضونها.

وفي رسالته التي أبلغت المشرعين القرار، قال بومبيو: إنه "قرّر وجود حالة طوارئ تتطلب البيع المقترح لمصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة؛ ومن ثم تتنازل عن متطلبات مراجعة الكونجرس". وأضاف: إن الحكومة "أخذت في الحسبان الاعتبارات السياسية والعسكرية والاقتصادية وحقوق الإنسان والحد من التسليح"، على حد قوله. وتساءل المشرعون بشكل متكرر عن نهج إدارة ترامب في سياسة الأمن القومي، وسجلها بمجال حقوق الإنسان. وكان ترامب والكونجرس على خلاف بشأن حماية الرئيس للزعماء السعوديين، رغم أن المخابرات الأمريكية أكدت أن ولي العهد محمد بن سلمان كان وراء اغتيال الصحفي السعودي جمال خاشقجي في أكتوبر 2018.

وقال السيناتور كريس مورفي دي كون، أحد كبار مؤيدي الكونغرس، إنه ليس هناك سبب طارئ لهذا الإجراء الذي يقتضي بيع القنابل للسعوديين الذين سوف يستخدمونها في اليمن، وهو ما يعني أن هذا الإجراء سيطيل الأزمة الإنسانية باليمن. لكن ليس من الواضح كيف سيحاول المشرعون إعادة السيطرة على صفقات الأسلحة أو تحدي استخدام ترامب سلطة الطوارئ عليهم. ويأمل الديمقراطيون أن توافق لجنة العلاقات الخارجية على تسريع التشريعات التي يمكن أن توقف العقود قبل إرسال القطع والأسلحة إلى الخارج. وباستثناء ذلك، فقد يحاولون استخدام تدابير التمويل لمنع إتمام المبيعات، عن طريق منع استخدام الأموال الفيدرالية لنقل الأسلحة. وأيد الجمهوريون إلى حد كبير، خطوات الديمقراطيين التي وصفوها بالحكيمة، معربين عن خوفهم من أن الإدارة لن تتشاور مع الكونغرس قبل القيام بعمل عسكري.

وكان مسؤولون أمريكيون قد كشفوا في وقت سابق، أن إدارة ترامب تخطط للإعلان عن قرار يقضي باستخدام قاعدة موجودة مسبقاً، من شأنها أن تسمح لها بتسريع مبيعات الأسلحة إلى الحلفاء في الشرق الأوسط، كجزء من جهودها لمواجهة ما يقال إنه "تهديد إيراني متزايد". وجاءت هذه الدعوات في وقت يتصاعد

فيه التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، في حين تواجه مقاومة بالكونجرس من جمهوريين ومن ديمقراطيين مثل ميرفي، بل حتى في مجلس الشيوخ؛ حيث يتمتع الجمهوريون بأغلبية ضئيلة. وقد صوتت مجموعة من الجمهوريين مؤخراً مع الديمقراطيين، ضمن محاولة للتغلب على حق النقض الذي استخدمه ترامب في قرار كان سيُنهي دعم الولايات المتحدة للتحالف العسكري بقيادة السعودية في الحرب المدمرة باليمن. ووافق الكونجرس الأمريكي، مطلع أبريل الماضي، على قرار يوقف الدعم العسكري الأمريكي لتحالف السعودية. ويمثل هذا التصويت سابقة تاريخية في الولايات المتحدة؛ لكونها المرة الأولى التي يحدث فيها الكونجرس من صلاحيات الرئيس المتعلقة بالحروب في الخارج.